



تشجيع أحزاب أكثر تركيزاً على  
السياسات من خلال التنظيم  
المدني: خلاصة وافية



**USAID**  
FROM THE AMERICAN PEOPLE

**CEPPS**

Strengthening  
Democracy  
through Partnership



## لمحة عن اتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية (CEPPS)

تأسس اتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية عام 1995، جامعاً خبرات ثلاث منظمات دولية تركز الجهود لتطوير الديمقراطية، هي كلٌّ من: المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، المعهد الجمهوري الدولي (IRI)، والمعهد الديمقراطي الوطني (NDI). يتمتع الاتحاد بتاريخ حافلٍ من التعاون والقيادة المشهود لهما على امتداد 20 عاماً في مجال الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودعم الحوكمة، والتعلم من التجارب، واعتماد مقاربات وأدوات جديدة مستمدة من المشهد التكنولوجي الدائم التطور.

لا يخفى على أحد أن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، والمعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني هي منظماتٌ ديمقراطيةٌ غير ربحية، موجّهة للعمل بحسب المهام المنوطة بها. من هذا المنطلق، فهي تختلف عن الكثير من الجهات الفاعلة الإنمائية من حيث محافظتها على علاقاتٍ طويلة الأمد بأحزابٍ سياسية، ولجانٍ إدارة الانتخابات، وبرلماناتٍ، ومنظمات مجتمعات مدني، وناشطين في مجال الديمقراطية. حيث يتمحور عمل هذه المنظمات الثلاث على:

- تعزيز المشاركة الهادفة لجميع المواطنين في أنظمتهم السياسية، بمن فيهم النساء، والشباب، وغيرهم من الفئات المهمشة تقليدياً.
- الاستفادة من المزايا النسبية للإعلام والتكنولوجيا لتحسين مستوى فهم المواطنين وإشراكهم ودعم المنافسة السياسية الشفافة.
- دعم العمليات الانتخابية الهادفة التي تشكل سابقةً إيجابيةً لتحقيق الحوكمة الديمقراطية الفعالة.
- تعزيز نزاهة الانتخابات كألية مستدامة لاختيار القادة بشكل سلمي وديمقراطي.
- تسهيل قدرة الجهات السياسية المنتخبة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين من خلال ممارسات حوكمة أفضل.
- تعزيز النظم السياسية المتعددة الأحزاب التنافسية والتمثيلية.
- ضمان احترام الجهات الفاعلة السياسية لتطبيق الأطر القانونية المحايدة والامتنال لها.

حقوق التأليف والنشر محفوظة لاتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية 2019. جميع الحقوق محفوظة.

يجوز استنساخ بعض أجزاء هذا العمل و/أو ترجمته لأغراض غير تجارية، شرط الإشارة إلى الاتحاد كمصدر للمادة المكتوبة وتزويده بنسخ عن أي ترجمة. يُرجى إرسال النسخ إلى:

جانب المدير الإداري لاتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية

العنوان:

Consortium for Elections and Political Process Strengthening | 1225 Eye Street | Suite 800 | Washington, DC 20005 |

jcox@cepps.org

تيسر إنجاز هذا العمل بفضل الدعم السخي للشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. إن الآراء الواردة هنا خاصة بالمؤلف/المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.

صورة الغلاف: إحدى قيادات المجتمع توقع تعهداً بالالتزام بتعزيز أولويات البرامج الانتخابية للعمل على سياسة المرأة في ليبيا، بما في ذلك دعوة المرشحين لتعزيز أولويات العمل على سياسة المرأة (أغسطس 2017).

تولى سيف أشياغبور، المستشار الأعلى لبرامج الأحزاب السياسية في المعهد الديمقراطي الوطني قيادة هذا المشروع بمساعدة سارا ترافيس، كريستيان برونر، وكيلور إيد من اتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية/المعهد الديمقراطي الوطني. وقد راجع الأشخاص التالي ذكرهم مختلف مسودّات هذا العمل، كما قدّموا توصيات لإجراء التحسينات اللازمة: لورين كيتز، خبيرة في شؤون الدمج؛ أليسون كوزما، خبيرة في شؤون الدمج في اتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية؛ الدكتور جيرى لايفري، المدير التقني لاتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية؛ والدكتور فرانكلين أودورو، نائب المدير التنفيذي/مدير البرامج في مركز غانا للتنمية الديمقراطية. فضلاً عن ذلك، قدّم عدّة أشخاص ملاحظات مهمة خلال اجتماع طاولة مستديرة عُقد في أيار/مايو 2018، وهم: مايك جوبنز، المدير الأعلى لشؤون الشراكات والتواصل في منظمة البحث عن أرضية مشتركة؛ الدكتور إريك كرايمون، أستاذ مساعد في جامعة جورج واشنطن؛ الدكتور كارل ليفان، أستاذ مساعد في الجامعة الأميركية؛ أليسون ميراندا، مسؤولة عليا لشؤون التعلّم في مبادرة الشفافية والمساءلة؛ كات شميرموند، الرئيسة الشريكة لبرنامج مجموعة الممارسات المشتركة في الأحزاب السياسية، في المعهد الجمهوري الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قدّم موظفون في المعهد الديمقراطي الوطني مساهماتٍ مختلفةً على امتداد مراحل المشروع، وهم: أونزموس أهابوي، آرون أزلتون، جيماما بارلو، مارديا بلو، كورتنى هيس، ليزلي مارتن، ليزا ماكلين، ناديزهدا موزيكينا، مايكل مورفي، هاورد نيل، لورا نيكولز، سايمون أوزبورن، أليسون بول ديشرايفر، ليندا ستيرن وأنجيلا فانس. كما يودّ اتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية/المعهد الديمقراطي الوطني التقدّم بالشكر من الناشطين المدنيين والقادة السياسيين في ليبيريا وأوغندا الذين وافقوا على المساهمة بخبراتهم خلال مرحلة البحث الميداني. لا شك في أنّ آراءهم القيّمة قد ساعدت في تنفيذ هذا المشروع على أكمل وجه.

تنفذ الجهات المعنية بدعم الديمقراطية مجموعة واسعة من البرامج لتشجيع عدد أكبر من الأنظمة التنافسية والتمثيلية، القائمة على التعددية الحزبية. وقد جرت العادة أن تركز برامج الأحزاب السياسية هذه على تحسين قدرات الناشطين الحزبيين والقادة السياسيين، وتمكينهم من: التواصل مع المواطنين؛ وتمثيل مختلف الفئات المجتمعية، بما فيها المجتمعات المهمشة؛ وبلورة مقترحات السياسات العامة ومتابعتها؛ وتعيين المرشحين وتسميتهم للمشاركة في الانتخابات؛ وخوض الانتخابات؛ وتشكيل الحكومات. لكن من دون وجود محفزات قوية لتحقيق التغيير، نادراً ما يؤدي تعزيز القدرات التنظيمية، وحده، إلى أحزاب سياسية أكثر شمولية، واستجابة، وقابلية للمحاسبة. نتيجة لذلك، قفز مقدمو المساعدة استكمال مساعدتهم التقنية إلى الأحزاب عن طريق برامج إضافية، بغية التحفيز على نشوء أحزاب أكثر استجابة وشمولية وقابلية للمحاسبة.<sup>1</sup> ومع أن الركائز النظرية لهذه المقاربات تبدو متينة، فإن الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات المستمدة من التجارب العملية ما زالت محدودة. من هنا، لا بد من تكوين فهم معمق لمدى فعالية هذه المقاربات، بغية تعزيز تأثير برامج الأحزاب السياسية وإثراء الاستراتيجيات المقبلة. في هذا الإطار، يسعى هذا العمل إلى الإجابة عن السؤال البحثي التالي:

- بموجب أي شروط حقّزت البرامج المدنية على نشوء أحزاب أكثر تركيزاً على السياسات؟

### نظرية التغيير

تشرط عملية صنع السياسات السريعة الاستجابة أن يكون المواطنون واعين وناشطين، لديهم القدرة على التعبير عن خياراتهم في مجال السياسات العامة، ومحاسبة قادتهم على مدى سعيهم لتحقيق تلك الأولويات. صحيح أن التنظيم المدني مفهوم قيم ومفيد في تعزيز المشاركة المدنية في العملية السياسية، لكن من فوائده أيضاً المساهمة في تحقيق هدف أساسي آخر هو تعزيز أحزاب أكثر تركيزاً على السياسات. على سبيل المثال، من خلال تثقيف الناخبين بشأن قضايا معيّنة، وتنظيم النقاشات، والمنصات الخاصة بالمواطنين، وبذل الجهود في مجال مراقبة العمليات السياسية، سعت المجموعات المدنية إلى دفع الأحزاب السياسية باتجاه: زيادة التركيز على السياسات، وإشراك المواطنين في عمليات صياغة السياسات، وتحسين طريقة تقديم الخدمات.

ترتكز هذه المقاربة على نظرية التغيير التالية، الموضحة أيضاً في الصورة 1 أدناه.

إذا كان المواطنون:

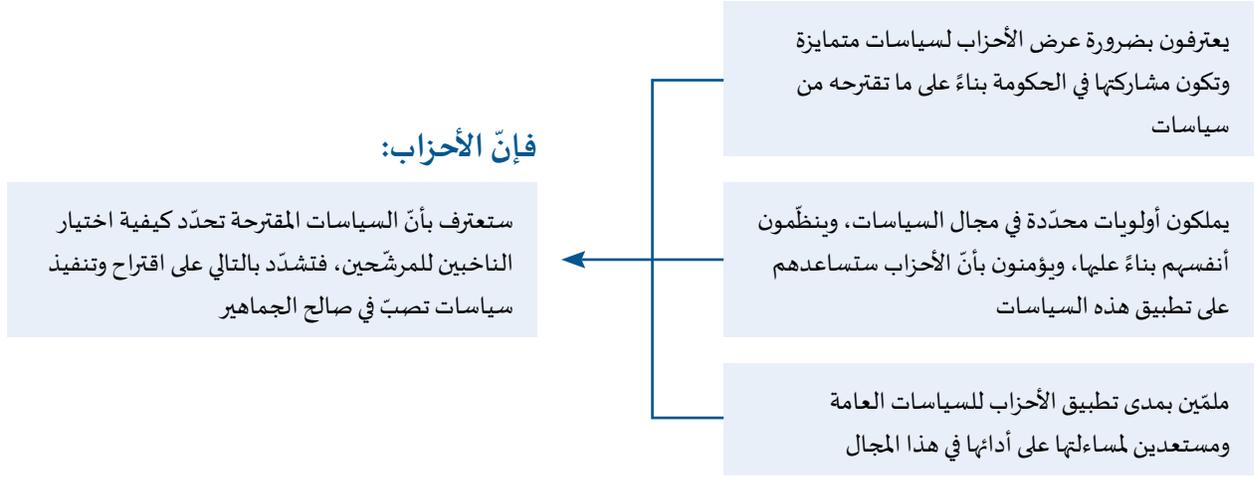
- يقرون بضرورة عرض الأحزاب لسياسات متميزة وتنفيذ برامجها الحكومية وفقاً لهذه السياسات، وان يكونوا مستعدين للتصويت لتلك الأحزاب بناءً على هذا المفهوم؛
- يملكون أولويات وخيارات محددة في مجال السياسات، وينظمون أنفسهم بناءً عليها، كما ينظر للأحزاب باعتبارها وسيلة ناجعة لتحقيق هذه الأولويات أو تطبيقاتها؛
- لديهم الوعي حول مدى تطبيق الأحزاب/الحكومات للسياسات أو توفيرها للخدمات (المنافع العامة)، ولديهم آراء بهذا الشأن، كما ينظمون أنفسهم بناءً على تلك الآراء، ومستعدين لابل قادرين على مساءلة الأحزاب السياسية/المسؤولين المنتخبين استناداً إلى أدائهم في مجال السياسات؛

فإنّ الأحزاب:

- ستدرك بأنّ الاقتراحات/العمليات ذات الصلة بالسياسات، والقدرة على تنفيذها، تشكل عوامل مهمة ومؤثرة في كيفية اختيار الناخبين للمرشحين، وكذلك لتحديد مصير الانتخابات. نتيجة لذلك، ستضع الأحزاب السياسية جلّ اهتمامها على إقترح وتنفيذ سياسات تراعي المصلحة العامة.

<sup>1</sup> Carothers, Thomas. (2006) Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies. Carnegie Endowment for International Peace. Washington, DC. pp 180, 214. <https://carnegieendowment.org/2006/10/23/confronting-weakest-link-aiding-political-parties-in-new-democracies-pub-18808>

## الصورة 1: تشجيع أحزاب أكثر تركيزاً على السياسات من خلال التنظيم المدني: نظرية التغيير باختصار إذا كان المواطنون:



### منهجية البحث

بناءً على سؤال البحث الأساسي، أجرى اتحاد تعزيز الانتخابات والعمليات السياسية/المعهد الديمقراطي الوطني مراجعة للأدبيات بغية تحديد: مختلف أنواع البرامج المدنية التي استُخدمت لتحفيز على نشوء أحزاب أكثر تركيزاً على السياسات، وجمع المعلومات الحالية عن نقاط قوة كلّ منها وحدودها، وتحديد مدى الحاجة إلى أبحاث إضافية. استناداً إلى الموارد المتوفرة، واستكمالاً لاستعراض الأدبيات، حدّد الاتحاد/المعهد الديمقراطي الوطني أربع دراسات حالة.

اختيرت دراسات الحالة هذه لتسليط الضوء على مختلف الفرص المتوفرة لاستخلاص الدروس، بناءً على: السياق التشغيلي (درجات مختلفة من الانفتاح والتكوين التنظيمي للأحزاب)، والتنوّع الجغرافي، ونوع البرنامج/البرامج التي تم تنفيذها، والمقاربة المنتهجة نحو دمج النساء والمجموعات المهمّشة الأخرى. جديرٌ بالذكر أنّه تمّ إعداد دراستي حالة (بيلاروسيا وسلوفاكيا) استناداً إلى الأبحاث المكتبية، في حين انطوت الدراستان الأخرى (ليبيريا وأوغندا) على بحث ميداني.

بناءً على مراجعة الأدبيات، ودراسات الحالة الأربع، يسلّط هذا البحث الضوء على الدروس المستخلصة من أربعة برامج تم تطبيقها في بيئات مختلفة، موجزاً التوصيات اللازمة لتعزيز هذا النوع من البرامج في المستقبل.

## النتائج

أشارت التجارب من مختلف البرامج التي تم تطبيقها في البلدان الأربعة إلى ما يلي:

1. أثرت مجموعة من العوامل على مدى استجابة الأحزاب لطلبات المواطنين، كالمحفّزات الدولية، ونوع النظام الانتخابي المعتمد، وفرص الحصول على تغطية إيجابية في وسائل الإعلام. كذلك، أجرت مختلف الأحزاب الناشطة في الدولة نفسها حساباتٍ مختلفة بشأن كيفية الاستجابة للضغوطات المدنية بناءً على ظروفها واعتباراتها الخاصة. نتيجةً لذلك، اختلفت طريقة الاستجابة بين حزب وآخر. كما تأثرت طريقة الاستجابة أيضاً بمدى وجود الشخص المناسب في المكان المناسب ضمن كل حزب.
2. لا شك في أنّ إعادة رسم العلاقات الحالية بين الأحزاب السياسية والمواطنين، بحيث تصبّ في مصلحة مختلف المقترحات الداعية إلى توفير المنافع العامة، يتطلب إجراء تغييرات سلوكية من جانب المواطنين والأحزاب السياسية على السواء. تتطلب هذه التغييرات الاستثمار في مختلف مراحل الدورة السياسية، لا في فترة الانتخابات فحسب. في الواقع، قد تكون الانتخابات مدخلاً استراتيجياً إلى علاقة تشاركية أكثر تركيزاً على السياسات بين المجموعات المدنية/المواطنين والأحزاب، حتى عندما يكون الحيز السياسي ضيقاً. لكنّ البدء بتطبيق البرامج قبل الانتخابات مباشرةً لن يمنح الوقت الكافي لتنظيم حملة توعية مدنية لتثقيف المواطنين عن أدوار الأحزاب/المرشّحين ومسؤولياتهم، أو لترسيخ المشاركة الهادفة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية في فترة ما بعد الانتخابات. في الواقع، إنّ المغالاة في التركيز على البرامج المتصلة بالانتخابات من دون تنظيم أنشطة متابعة تكاملية خلال مراحل الدورة السياسية الأخرى قد يقوّض، عن غير قصدٍ، مصداقية منظمات المجتمع المدني، كما يساهم في شعور المواطنين بالاستياء من العملية السياسية.
3. من الضروري تعزيز قدرة الفئات المهمّشة على تبادل المهارات والمعلومات مع الأفراد الآخرين في مجتمعاتها، وتمكينها من إعلاء صوتها بشكل جماعي وأكثر قوة. لكن لا يخفى على أحد أنّ الأشخاص يخبرون العالم بطرق مختلفة بناءً على هوياتهم المتداخلة. وبالتالي يجب أن تراعي الجهود المبذولة لمساعدة الفئات ذات الهوية المشتركة هذه الاختلافات. إلى جانب ذلك، قد تؤثر المعايير الاجتماعية-الثقافية على مدى استجابة قادة الأحزاب لمطالب الفئات المهمّشة. جديرٌ بالذكر أنّ هذه الفئات يمكنها مضافة قواها مع منظمات أخرى لتعزيز أعدادها، وحشد الدعم لأولوياتها، وزيادة قوتها السياسية.

## التوصيات

بناءً على النتائج المبينة أعلاه، يمكن للتوصيات التالية أن تساعد في تحسين فعالية البرامج في المستقبل.

في مرحلة التصميم، ينبغي على الجهات المانحة والمنفّذة للبرامج:

1. التفكير في مجموعة العوامل المختلفة التي قد تخلق الفرص أو المخاطر من أجل ضمان نجاح حملات التنظيم المدني الهادفة إلى تشجيع أحزاب أكثر تركيزاً على السياسات.

توجز الصورة 2 عدداً من القضايا التي ينبغي للبرامج أخذها في الاعتبار عند تحديد الفرص والمخاطر المحتملة والمداخل المناسبة لاستخدام هذه المقاربة في بيئة معيّنة. تصنّف هذه الصورة القضايا الواجب مراعاتها في الحالات التالية:

- الحيز السياسي (بما في ذلك البيئة الأمنية، وقضايا الدمج، وفرص التنظيم المدني والسياسي)؛
- العوامل المؤسسية والهيكلية (مثلاً، الأنظمة الانتخابية وخصائص المنظومة السياسية الأخرى، نطاق/سلطة/شرعية الدولة، وبنية الاقتصاد)؛
- القدرات والمصالح الخاصة بالأحزاب والمجتمع المدني (مثل نظرة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني إلى بعضهما البعض، وقدراتهما على صياغة السياسات التي تحتل الأولوية بالنسبة إليهما والعمل باتجاه تطبيقها).

الآثار المترتبة على طريقة إعداد البرامج	المسائل الواجب مراعاتها
<ul style="list-style-type: none"> <li>• المخاطر الأمنية أو المالية المحتملة (الفعلية أو المتصورة)، أو المخاطر التي تطال سمعة منظمات المجتمع المدني/المواطنين الذين يبدو أنهم ينتقدون الحكومة أو أحزاباً معينة.</li> <li>• مدى تقبّل المجتمع المدني، أو قدرته على تحمّل أي رد فعل محتمل على أنشطته/بياناته التي يمكن أن تُفسّر على أنها انتقاد للحكومة.</li> <li>• مدى قدرة المواطنين/منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى معلومات عن السياسات والخدمات العامة، وتحليلها، ونشرها</li> <li>• مدى استعداد المواطنين/قدرتهم على التحرك بناءً على المعلومات التي حصلوا عليها، والقيام بذلك بطريقة منسّقة للضغط على الأحزاب.</li> <li>• قدرات المجموعات التي تمثّل مصالح الفئات المهمّشة. إلى أي مدى تملك هذه المجموعات حلفاء في أوساط أخرى، أو تنسج معها شبكات تعاون.</li> <li>• نظرة الأحزاب إلى درجة العدل والإنصاف في مصير الانتخابات، وإلى أي مدى تتقرّر هذه النتائج بناءً على مقترحات سياساتية تنافسية.</li> <li>• قدرة الأحزاب على نشر الرسائل التي تنطوي عليها السياسات عبر مختلف المنابر الإعلامية، والانخراط في حوار بناء حول خيارات السياسات المتوافرة.</li> <li>• اهتمام الأحزاب بصياغة سياسات تضع في عين الاعتبار الاستجابة لأولويات النساء ودمج الفئات المهمّشة الأخرى.</li> <li>• كيف تساهم الأجواء التنافسية العامة للانتخابات في تحفيز الأحزاب/أو عدم تحفيزها على أن تكون مستجيبة للمواطنين/منظمات المجتمع المدني بهدف الفوز بالانتخابات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إلى أي مدى تسهّل البيئة الأمنية، أو تعرقل، النشاط السياسي العام والوصول إلى الإعلام؟</li> <li>• إلى أي مدى تسهّل البيئة السياسية، أو تعرقل، مدى ممارسة المواطنين لحرية التجمّع، وتشكيل الجمعيات، والتنظيم الجماعي، والتعبير عن الأولويات؟</li> <li>• إلى أي مدى تتّسم الانتخابات بالتنافسية وتُعتبر تجسيداً إيجابياً لإرادة الناخبين؟</li> <li>• إلى أي مدى يلمّ المواطنون بأدوار مختلف مؤسسات الحكم والمسؤولين المنتخبين، ومسؤولياتهم، فضلاً عن دورهم في مساءلة هذه المؤسسات/هؤلاء الأفراد؟ هل بمقدور المواطنين الوصول إلى معلومات موثوقة عن السياسة والسياسات العامة؟</li> <li>• ما هي المواضيع العامة التي تميّز البيئة العامة (مثلاً نزاع/تطرف عنيف، تنوع إثني/ديني، ازدهار اقتصادي/أزمة/انعدام المساواة)؟ كيف أمست هذه الظروف واقعاً، ومن حولها إلى واقع/أو أثر في ذلك؟ كيف تؤثر هذه الظروف على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني؟</li> <li>• إلى أي مدى تُعتبر بعض الفئات الاجتماعية مهمّشة (بشكل رسمي أو غير رسمي) على أساس النوع الاجتماعي، العرق، الدين، اللغة، المنطقة، العمر، الإعاقة، الميل الجنسي إلخ.؟</li> </ul>

## الصورة 2.2: العوامل المؤسسية والهيكلية

المسائل الواجب مراعاتها	الآثار المترتبة على طريقة إعداد البرامج
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نطاق الدولة وسلطتها وشرعيتها.</li> <li>• بنية الاقتصاد ومصادر إيرادات الدولة.</li> <li>• ما هي الظروف المؤسسية والهيكلية الرسمية التي تحدّد شكل النظام السياسي؟</li> <li>• أين تُتخذ القرارات بشأن التشريعات، والسياسات، وغيرها من المسائل الحكومية، ومتى، وكيف، ومن قبل من، ولماذا؟</li> <li>• بأي طريقة تتعامل الدولة حالياً مع المواطنين، والمواطنون مع الدولة؟</li> <li>• إلى أي مدى تستخدم الأحزاب الحاكمة موارد الدولة لتوزيع المحسوبيات؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• رأي منظمات المجتمع المدني والمواطنين بإشراك الأحزاب السياسية (مقابل إشراك أصحاب مصلحة أو أصحاب نفوذ آخرين) كاستراتيجية معقولة/فعالة لمعالجة شواغلهم/أولوياتهم.</li> <li>• المدخل الأكثر استراتيجية بالنسبة إلى مختلف المجموعات للضغط بشكل هادف على الأحزاب السياسية/الحكومة.</li> <li>• رأي الأحزاب بمدى امتلاكها دوراً في بلورة السياسات العامة.</li> <li>• اعتبار الأحزاب أنّ البرامج الحزبية/السياسات المقترحة أساسية في تشكيل خيارات الناخبين وحسم نجاحها كأحزاب.</li> <li>• استعداد الأحزاب لصياغة سياسات حول مجموعة متنوّعة من القضايا.</li> <li>• قدرة الأحزاب على تنفيذ هذه السياسات إذا تولّت الحكم.</li> </ul>

## الصورة 2.3: قدرات الأحزاب السياسية ومصالحها

المسائل الواجب مراعاتها	الآثار المترتبة على طريقة إعداد البرامج
<ul style="list-style-type: none"> <li>• أين وكيف أحدثت الأحزاب فرقاً سياسياً، أعلى المستوى المحلي أم الوطني؟</li> <li>• ما هو وضع مختلف الأحزاب على صعيد الوصول إلى الأشخاص ذوي النفوذ ونسج العلاقات مع منظمات غير حكومية مهمّة، و نقابات عمالية، والأوساط التجارية، والجيش إلخ.</li> <li>• إلى أي مدى تعتبر الأحزاب أنّ إشراك المواطنين أو المجتمع المدني هو دور مناط بها في عملية رسم السياسات؟ إلى أي مدى تعتبر أنّ قيامها بهذا الدور أمرٌ مفيد؟</li> <li>• هل من أمثلة سابقة عن منظمات مجتمع مدني نجحت في التأثير على برامج الأحزاب ومساءلتها؟</li> <li>• ما هي قدرة الأحزاب على أداء مهام مثل تطوير البرامج، والتشريعات، والاستراتيجيات، والسياسات (مثلاً، هل تضمّ أفراداً ذوي مهارات وخبرات تقنية في المجال المعني، أو هل تطبّق أنظمةً داخليةً مناسبة لتجميع المصالح وصياغة السياسات)؟</li> <li>• كيف تقوم عمليات صنع السياسات/البرامج بالأخذ بمساهمات/ملاحظات الجمهور أو الناخبين، في حال كانت تفعل ذلك؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نظرة منظمات المجتمع المدني والجمهور حول إذا ما كانت مشاركة الأحزاب السياسية استراتيجية معقولة/فعالة لمعالجة قضاياهم/أولوياتهم.</li> <li>• استعداد منظمات المجتمع المدني للعمل مع أحزاب سياسية معينة أو الأحزاب ككل حول القضايا ذات الصلة بالسياسات.</li> <li>• قدرة الأحزاب أو استعدادها لتلبية متطلبات منظمات المجتمع المدني والجماهير المتعلقة بالسياسات.</li> </ul>

## الصورة 2.4: قدرات منظمات المجتمع المدني ومصالحها

المسائل الواجب مراعاتها	الآثار المترتبة على طريقة إعداد البرامج
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني بالقدرة على تثقيف/ استقطاب المواطنين وتنظيمهم للمطالبة بالقضايا ذات الأولوية؟</li> <li>• هل تتمتع منظمات المجتمع المدني بالمصداقية في تمثيل قضايا المواطنين ومخاوفهم؟</li> <li>• ما هي أنواع الجمعيات، أو الائتلافات، أو الشبكات المدنية الموجودة، النظامية منها أو غير النظامية؟ ما هو تاريخ التنسيق في ما بينها؟</li> <li>• ما هي العلاقات الحالية والتاريخية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب؟ أي نوع من الأدوار تؤديه منظمات المجتمع المدني في إعداد البرامج الحزبية، وتعبئة المواطنين، وتنظيم المناظرات إلخ.؟</li> <li>• أين وكيف تكللت جهود منظمات المجتمع المدني بالنجاح على صعيد التأثير على تقديم الخدمات أو تغيير السياسات، إما محلياً أو وطنياً؟</li> <li>• ما هي العوائق التي تؤثر على تنظيم منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء، أو شباب، أو أقليات عرقية ودينية، أو أشخاص ذوو إعاقة، أو مجتمعات الميم، أو غيرهم من الفئات المهمشة تاريخياً؟</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• نظرة الأحزاب إلى مختلف منظمات المجتمع المدني كتمثّل شرعي عن مصالح المواطنين أو ناشر للتوعية بين المواطنين</li> <li>• نظرة الأحزاب إلى منظمات المجتمع المدني كخبرة ذات مصداقية حول القضايا ذات الصلة بالسياسات</li> <li>• نظرة الأحزاب إلى منظمات المجتمع المدني وبرامجها كمؤثرة في تشكيل انطباعات الجمهور، بما في ذلك التأثير على خيارات الناخبين.</li> <li>• هل هناك منظمات مجتمعي متنوّعة قادرة على أداء أدوار متنوّعة (مثلاً إجراء أبحاث حول السياسات، التصرف كوسطاء معلومانيين، المدافعة، إلخ)؟</li> <li>• إلى أي درجة هناك مجال/إمكانية لعقد التحالفات الاستراتيجية التي تتيح لمنظمات المجتمع المدني: الوصول إلى المعلومات، التنسيق مع مجموعات تكميلية، وتحمل/تفادي ردود الفعل المحتملة؟</li> <li>• مدى اعتبار الأحزاب أنّ منظمات المجتمع المدني التي تمثّل فئات مهمّشة تاريخياً هي جهات سياسية ذات نفوذ ومصداقية.</li> </ul>

2. بناءً على تحليل لبيئات الدول، تحديد توقعات واقعية للتقدم نحو سياسة أكثر تركيزاً على السياسات العامة. يشمل هذا الأمر دعم أو تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر، تدرك إمكانية حدوث نتائج غير مرجوة ومقاومة التغيير، فضلاً عن إجراء مراقبة منتظمة للتطوّرات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، بهدف تعديل استراتيجيات وضع البرامج والتوقّعات عند الحاجة.
3. التخطيط لبذل جهود متوسطة وطويلة المدى تشتمل على مجموعة متنوّعة من البرامج المدنية، واستخدام مداخل متعدّدة يمكن استدامتها مع الوقت. ومن جملة ذلك تحديد استراتيجيات لتوفير الدعم المستدام للمجتمع المدني والأحزاب السياسية على امتداد مراحل الدورة السياسية، لا خلال الانتخابات فحسب.
 

ضمن إطار هذه الجهود، يجب أن يفكّر المانحون بما يلي:

  - كيفية تخصيص وقتٍ كافٍ خلال الفترة الممهدة للانتخابات، وكذلك لإجراء متابعة مستدامة في فترة ما بعد الانتخابات، إذا ما تقرّر اعتماد الانتخابات كمدخل؛
  - طرق الوصول إلى تركيز مستدام بدءاً من مرحلة التصرّح الأولى. قد يشمل ذلك الجمع بين بناء القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني – من خلال جمع الأموال والإدارة المالية على سبيل المثال – وتزويدها بالمساعدة التقنية؛
  - البرامج والشراكات – مع الجامعات، ووسائل الإعلام، والوكالات الحكومية المناسبة- التي يمكن استنساخها واستدامتها في بيئة دولة معيّنة.

أما الجهات المنفّذة ومنظمات المجتمع المدني، فعليها:

- ضمان تصميم مضمون الرسائل وطرق إرسالها بطريقة تعزّز المشاركة الهادفة لشرائح متنوّعة من المواطنين، لا سيما من المجتمعات المهمّشة؛
- ربط جهود المراقبة وتبادل المعلومات بالمبادرات التي تشتمل على عمل جماعي استراتيجي بقيادة مواطنين، بهدف مساعدتهم في عملية الضغط على قادتهم السياسيين/المنتخبين؛
- التعمّق في طرق لتسهيل تشكيل التحالفات والعلاقات البنّاءة بين مختلف أنواع منظمات المجتمع المدني؛
- استخدام الإعلام لتوسيع نطاق حملات التثقيف المدني والمناصرة، ودراسة مدى إمكانية تأمين تغطية إعلامية لتحفيز الأحزاب السياسية على التواصل بشكل أكثر تركيزاً على السياسات.

4. بالنسبة إلى البرامج التي تستهدف الفئات المهمّشة، على الجهات المانحة، والمنفّذة، ومنظمات المجتمع المدني التفكير في أوجه تأثير المعايير الاجتماعية الراسخة على علاقات القوى، ومدى استجابة الأحزاب لطلبات هذه الفئات. كما عليها التفكير بشكل دقيق في الفرص المناسبة لتوحيد مجموعات الهوية حول القضايا المشتركة، ودراسة الاستراتيجيات المطلوبة لبناء الثقة مع المجتمع أو المجتمعات المحلية المعنية.

